التواصل اللغوي عند العرب القدامى
قراءة في ضوء كتاب: « الخطاب والتخاطب»
للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح

د. عبد القادر هني
قسم اللغة العربية
جامعة الجزائر2

ليس من قبيل الكلام البائت أن نذكر في سياق مقالنا أن التواصل بين أبناء الأمة الواحدة وبين الأمم المتباينة الألسنة يُعَدُّ عاملاً جوهريًا في حياتهم، فهو محرّكها وباعث النشاط والحيوية في شراييها، فلا يمكن الحديث عن حياة داخل الجماعة إذا ما غاب التواصل بين أفرادها، خاصة بوساطة اللغة التي هي وسيلة أساسية بأيدي المتكلمين لتشكيل خطاباتهم التي بها يتواصلون ويعربون عن حاجاتهم وأغراضهم وعما يقتضيه تعاونُهم وتعايشُ بعضهم مع بعضٍ، فمثلما يقول الجاحظ: إن « حاجة بعض الناس إلى بعض صفة لازمة في طبائعهم وخلقة قائمة في جوارحهم وثابتة لا تزايلهم ومحيطة بجماعتهم ومشتملة على أدناهم وأقصاهم وحاجتهم إلى ما غاب عنهم مما يعيشهم ويحييهم...فحاجة الغائب موصولة بحاجة الشاهد لاحتياج الأدنى إلى معرفة الأقصى واحتياج الأقصى إلى معرفة الأدنى»[1] إن كلام الجاحظ بهذه الصفة يجعل التواصل غير مقصور على الخطابات الشفوية إنما تنهض به أيضا الخطابات المكتوبة التي بها يُعلِمُ الشاهدُ الغائبَ ويَنقُلُ إليه أخباره. والغائب قد يكون من معاصري مُنجز الخطاب وقد يكون من أجيال لاحقه له. وفي كل ذلك تكون اللغة هي الأداة والوسيلة الأهم* لتحقيق هذا التواصل،

1- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، بيروت 1969.

* - قولنا الوسيلة الأهم لا يعني أنها الوسيلة الوحيدة، فهناك وسائل أخرى تنتقل بها أخبار الماضين كالآثار العمرانية مثلا.

ولعل فخر الدين الرازي كان يتحدث عن الأهمية التي للغة في هذا المضمار في معرض كلامه عن دواعي وضع الألفاظ، فقد قال: «السبب في وضع الألفاظ أن الإنسان الواحد وحده لا يقوم بجميع حاجاته بل لابد من التعاون ولا تعاون إلا بالتعارف ولا تعارف إلا بأسباب... كألفاظ توضع بإزاء المقاصد... وأما أنها أفيد فلأنها موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها»[1]

إن التواصل بالمفهوم الذي يُفصح عنه كلام الجاحظ سواء أكان شفويًا أم كتابيا يقتضي المشاركة في عملية التواصل، يصدق هذا حتى على الحالات التي لا يكون فيها الخطاب مباشرًا والمتخاطبون غير حاضرين في مقام تواصلي واحد مثلما يحصل في الخطابات الشفوية المباشرة، لأن من يتواصل كتابة مثلاً، يكتب وفي ذهنه الشخص أو الأشخاص الذين يَخُصُّهم بخطابه سواء أكان المتخاطبون في هذه الحالة أشخاصًا فعليين معينين ومعاصرين له أم كانوا مخاطبين افتراضيين ليس لهم من وجود إلا في ذهنه. وشرط وجود أكثر من طرف في عملية التواصل ليس شيئا جديدًا يمكن إرجاعه إلى التطور الذي حصل في مقاربة قضايا الخطاب في عصرنا، فالذين درسوا الكلام ومقتضياته قديما لم يفتهم الحديث عن هذا الجانب وإن كان التركيز فيه في حالات كثيرة على الكلام الشفوي، فنحن نجد عند العرب القدامى الذين اهتموا بدراسة اللغة وقضاياها إشارات مهمة إلى هذه المسألة فبالنسبة إلى **سيبويه** مثلا «المشافهة لا تكون إلا من اثنين»[2]. أما القاضي عبد الجبار فيشير بوضوح إلى تبادل الأدوار بين المتخاطبين، فيصبح المتكلم مُخاطَبا والمخاطَبُ متكلما حسبما يقتضيه الكلام الذي يجري بينهما، فقد قال بهذا الصدد: «المخاطبة مفاعلة ولا تستعمل إلا بين متخاطبين يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء

1- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة (د.ت) 1/38

2- **سيبويه**، الكتاب، طبعة بولاق، 2/196

وأن يجيب صاحبه عن خطابه»[1]. وعن المشاركة في عملية التواصل وتبادل الأدوار بين المتخاطبين يقول ابن قيم الجوزية: إن «المتخاطبين وإن اختلفت أسماؤهم الظاهرة فكل واحد منهم متكلم ومقصود في الكلام»[2].

حسب كلام القاضي عبد الجبار وابن قيم فإن كل مُخَاطَبٍ هو متكلم بالقوة، على اعتبار أن خطاب المتكلم يحدث ردة فعلٍ لدى شريكه في عملية التواصل فيتحول إلى متكلم (أي من أنت←أنا)، ويغدو مبتدئ الكلام مخاطبًا (أي من أنا←أنت) وهكذا دواليك. وهذه مسألة أكد عليها كثيرًا اللسانيون المهتمون بقضايا التواصل حديثا. فبالمعنى الذي ألمحنا إليه عند العرب القدامى يذهب دومنيك مانجونو **(Dominique Maingueneau)** إلى أن المتخاطبين يتبادلون الأدوار تبادلاً لا نهائيا[3]. وإلى الفكرة نفسها ولكن بصياغة مغايرة يذهب كل من كاترين كيربرات أوريكيوني وروبير فيون مؤكدان هذا التبادل في الأدوار أثناء عملية التواصل الشفوي[4].

بالعودة إلى قول القاضي عبد الجبار «المخاطبة مفاعلة»، فإنه يمكننا أن نرجّح أن اختيار صيغة (مفاعلة) التي تعني دلاليًا تكثير الفعل الذي يقوم به المتخاطبان، فإن هذه الصيغة فضلا عما أفادته من تبادل الأدوار بينهما، فإن التناوب على دوري المتكلم والمخاطب من أجل إنجاز «المقصود بالكلام وفائدته» كما جاء على لسان ابن قيم[5]، تتخلله مراجعة المتكلم باستمرار لكلامه بحسب الإجابة التي يتلقاها من مُخاطَبة على كلامه وبحسب طبيعة ردة فعله إزاءه حتى يتحقق التفاهم أو «المقصود بالكلام وفائدته»، وهذه مسألة لم

1- القاضي عبد الجبار، المغني: خلق القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، 1961، 7/29

2- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، القاهرة، (د.ت)، 2/178

3 - Voir, D. Maingueneau, L'Enonciation en linguistique Française, éd Hachette, Paris 1999, p.22 et du même auteur Voir, Eléments de linguistique pour le texte littéraire, 3e éd Nathan Paris 2000, p.6

4 - Voir, Catherine Kerbrat- Orecchioni, l'énonciation, Armand Colin, Paris 1997 , p.26, Robert Vion , La communication verbale , Analyse des Interactions, éd Hachette , Paris 1992, p.43

5- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، مرجع سابق،2/176

يفت النحاة العرب القدامى إدراكها فلهؤلاء كما يقول الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** «تصور واضح جدًا عن سير التخاطب وشروطه. والذي أكدوا عليه كثيرًا هو عدم انفراد المتكلم بنجاعة التواصل في مخاطبته لغيره، فإن للمخَاطَب دورًا مُهِمًا لا لأنه سيصير متكلما في إجابته وتدخله كمتكلم فقط بل لأن الكلام الموجه إليه ينبغي أن يدرك معانيه ومن ثم مراد المتكلم»[6]. معنى هذا أن الخطاب الذي يجري بين الشريكين، وكيما ينجز الغرض المتوخى منه، فإنه يخضع في كل مرة للتكييف حسب الصورة التي يكون المتكلم قد كوَّنها عن مخاطَبه، بناء على ما استشفه من كلامه. صحيح، إن القاضي عبد الجبار وابن قيم الجوزية لم يُعبرا عن ذلك باللفظ الصريح، ولكننا بالتمعن فيما قالاه، فإننا لا نستبعد أن يكونا قد وَضَعَا في حسابهما ما يلجأ إليه طرفا عملية التواصل من تكييف كِلاَهُما خطابه حسب الفهم الذي يُحصِّله مما يخاطَبُ به وحسب الصورة التي يكونها عن شريكه وهو ما يتبدى من قول الثمانيني شارح اللمع لابن جني «فأما المتخاطبان فيما بينهما فكل واحد منهما يعلم غرض صاحبه»[7]، ومن قول القاضي عبد الجبار في كلامه السابق «... يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء وأن يجيب صاحبه عن خطابه». فالإجابة التي يتحدث عنها القاضي تتطلب ممن عليه الدور في الكلام أن يضع في اعتباره ما فهمه من كلام صاحبه والصورة التي ارتسمت في ذهنه عنه، وهو مايُفهم أيضا من قول ابن قيم «... الكلام الواحد لا يكون أبدًا إلاَّ جزءًا من تخاطب»[8]، بمعنى إن كل كلام يتبادله المتخاطبان يتنزَّل في عمليه أشمل هي الخطاب الذي لا يتحقق المقصود بالكلام وفائدته إلا في إطاره، فالتعديلات التي يدخلها كلاهما على كلامه سعيًا لتحقيق الغاية النهائية من الخطاب،

6- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، (د.ت)، ص.253.

7- الثمانيني، شرح اللمع لابن جني، نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.58.

8- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، مرجع سابق،2/176.

يفسرها كون التفاهم بين شركاء عملية التواصل وإن كانوا من لسانٍ واحد لا يكون تفاهمًا تامًا بريئا من أي تباين في الفهم، فهناك دائما شيء في كلام المتكلم لا يصل شريكه مثلما أراده بالتمام والكمال، يحدث هذا حتى عند الحكم بنجاح عمليه التواصل[1]، لأنه على الرغم مما يحصل أحيانا من توافق دلالي بين مجموعة من الوحدات اللغوية التي يتوسلان بها أثناء التخاطب، فإن ذلك لا يحول دون وجود وحدات أخرى في خطابهما تتلبس بدلالات شخصية، ثم لأن معرفة المتكلمين باللغة حتى داخل الجماعة الواحدة ليست متكافئة تمام التكافؤ، بل هم في ذلك طبقات على حدّ تعبير الزجاجي، فقد قال: «ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها، بل في ذلك طبقات يتفاضلون فيها»[2]. يترتب عما ذكرناه –وفي بعض الحالات- عودة من كان له الدور في الكلام إلى كلامه لرفع اللبس عما يكون قد أحسه لدى شريكه من سوء فهم لمضمون خطابه، على أساس أن الغاية التي يسعى إليها المتخاطبان في مثل هذه الحال هي كما يقول الجاحظ «الفهم والإفهام»[3] اللذان لا تتحقق من دونهما نجاعة الخطاب.

إن ما لفتنا النظر إليه عند القاضي عبد الجبار وابن قيم الجوزية فيما يخص ما يحصل بين المتخاطبين من تبادل الأدوار أثناء عملية التواصل، يعني أن المخاطَب في مثل هذه الحال ليس مستهلكا سلبيا للخطاب، إنما يشارك في إنجازه على النحو الذي ألمحنا إليه. وما يرجح صحة هذا الاعتقاد مسألة أخرى على قدر كبير من الأهمية تؤكد –في تقديرنا- مشاركة المخاطب المتكلم في صناعة الخطاب. فقد جاء في كتاب شرح اللمع ما يلي: «اعلم أن المتكلم غير مُلبس على المخاطَب لأن كلاما واحدًا لا يكون من متكلمين بصوت واحد وآلة واحدة. فأما المخاطَب فإنه قد يقع فيه لبسٌ، لأنه يكون بحضرته

1 - Voir, Catherine Kerbrat- Orecchioni, l'énonciation, op,cit p.15

2- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1959، ص.92

3- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1963، 1/76

اثنان وثلاثة وأكثر، فربما اعتقد غير المقصود (بالخطاب) أن القصد منه بالخطاب، فلهذا كان له (لضمير المتكلم) لفظ واحد ذكرًا كان أم أنثى بخلاف المخاطب فإن بينهما فرقا: ذلك قولك أنا للذكر والأنثى»[1].

واضح أن هذا الكلام يثير مسألة أحادية المتكلم مع إمكان تعدد المخاطبين وأنه في هذه الحال قد يوجد في مقام التواصل من هو غير مقصود بالخطاب، بعبارة أخرى، قد يكون الموجه إليه الكلام شخصا مفردًا بين الجماعة الحاضرة بينما تكون البقية غير معنية به ولا يضعها في حسابه فيما ينشئه من كلام، لذلك قال صاحب النص "فربما اعتقد غير المقصود (بالخطاب) أن المقصود منه بالخطاب"، وعليه يكون المخوّل له تبادل الحديث مع المتكلم هو المقصود بالخطاب من دون سواه، وبهذه الصفة لا يكون المخاطَب مستهلكا سلبيا للكلام، بل يكون مشاركًا فيه، فلو كان مجرد مستمع مثله مثل بقية الجماعة الحاضرة في مقام التواصل لما كان للتمييز بينه وبين غير المعنيين بالخطاب معنى، وما نستشفه من هذا التمييز هو إدراك صاحب اللمع أن للتواصل في هذه الحالة مستويين، أحدهما مباشر يخص المتكلم والمقصود بالكلام اللذين يتبادلان الأدوار في عملية التواصل ولهما حضورٌ في الخطاب من خلال الضمير أو الضمائر التي يستخدمها كلاهما عندما يحادث شريكه. فالذي يجري الكلام على لسانه سواء أكان ذكرًا أم أنثى، فإنه يستخدم الضمير "أنا"، وتختلف الضمائر في حديثه باختلاف من يقصدهم في كلامه، فكما قال أبو حيان الأندلسي "ألا ترى كلّ متكلم يقول أنا وكل مخاطب يقال له أنت وكل غائب يقال له هو..."[2] ، وليس الأمر واحدًا حين يكون المقصود بالخطاب شخصا مفردًا وحين يكون جماعة من الناس، لذلك قيل في التمييز بين المتكلم والمخاطب في النص المتقدم: "فأما المخاطب فإنه قد يقع فيه

1- - الثمانيني، شرح اللمع لابن جني، نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.51

2- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.91

لبس، لأنه قد يكون بحضرته اثنان وثلاثة وأكثر"، فعندما يكون التعامل بين متكلم ومقصودٍ واحدٍ بالخطاب، فإن عملية التخاطب كلها تجري بينهما وإن وُجدت بحضرتهما جماعة غير معنية مباشرة بالخطاب، بمعنى إن علاقة التواصل تنعقد بينهما بوجه خاصٍ، والتحويرات التي تلحق الخطاب في هذه الحالة تحدث اعتبارًا لهما بالدرجة الأولى، وإن كان تأثير الجماعة الشاهدة في مجريات الخطاب غير مستبعد في بعض الحالات، لأن علاقة التخاطب وإن كانت غير معقودة معها مباشرة، فإن حضورها لا يكون حياديًا تمام الحياد، فالمتكلم لدواع ما قد يكترث بعض الاكتراث –بالإضافة إلى المقصود بالخطاب- بحضور المخاطبين غير المباشرين الذين وإن كانوا غير مدرجين بالفعل في علاقة التبادل التي تجري تحت أعينهم وأسماعهم، فإن وجودهم في مقام التواصل بوصفهم شهودًا لهذا التبادل يؤثر فيه في بعض الأحيان – وليس في جميعها- تأثيرًا حاسمًا كما تقول كيربرات أوريكيوني[1]، وهو ما نعتقد أنه لم يفت العرب القدامى ممن عُنوا بظواهر التخاطب. فمن البين أنه في مخاطبة المتكلم جمعًا من السامعين، فإنه من المستبعد أن يكون جمهوره في مثل هذا الموقف جمهورًا منسجمًا من حيث مستواه اللغوي والثقافي ومن حيث تجاربه في الحياة على الرغم من توافر قاسم مشترك بينهم هو السُّنة اللغوية، معنى ذلك أنه لا يمكنه أن يرعى في خطابه هذا التعدد إنما يشكله وفق الصنف الذي يتوقع أنه الغالب في حضرته، وهو الذي يتوجه إليه بالدرجة الأولى بخطابه، فيجعل وسائل تواصله معه وفقا لما يحقق غرضه التبليغي، يحصل هذا خاصة في المواقف التي تكون فيه سلطة الكلام للمتكلم دون جمهوره، فلا يكون هناك مجال لتبادل أدوار الكلام على النحو الذي تحدثنا عنه قبلا، فما هو مطلوب من المخاطبين حينئذٍ هو " حسن الاستماع والفهم والاستجابة للقصد"[2] ليس إلاّ، مثلما يحصل في مقام الخطابة مثلاً.

-1 Voir, Catherine Kerbrat- Orecchioni, l'énonciation, op,cit p.23

2- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، 1981، ص.186.

ففيه تصعب ملاءمة المتكلم ملاءمة تامة بين كلامه وبين المخاطبين على النحو الذي يجعل التواصل مستمرًا بالقدر نفسه بينه وبينهم جميعا، لذلك فإن بعضًا من جمهوره ممن يختل التناسب كثيرًا أو قليلا بينهم وبين كلامه يعبرون عن هذا الاختلال، أي عن وجودهم خارج دائرة التواصل، بعلامات غير لغوية (بحكم أن المقام ليس مقام تبادل الأدوار بين المتكلم والمخاطَب)، لجلب انتباهه وحمله على إصلاح الخلل وإعادة ربط حلقة الاتصال بينه وبينهم، وهذا في تقديرنا شيء مما أراده الجاحظ من قوله "حدث الناس ما حدجوك بأبصارهم وأذنوا لك بأسماعهم ولحظوك بأبصارهم، وإذا رأيت منهم فترة فأمسك"[1].

إن التعبير عن انقطاع حلقة الاتصال بين المتكلم وبين فئة من السامعين سواء أكان ذلك بالحديث البيني أم بعلامات أخرى يلحظها في ملامحهم ومن خلال حركاتهم وهمساتهم فيسعى إلى جبر هذا الانقطاع بمراجعة كلامه لضبطه وإعادة تكييفه لمقتضى الحال، يؤكد بنحوٍ من الأنحاء ما ذكرناه من أن الفئة الشاهدة التي لا تكون هي بالذات المعنية بالخطاب لها تأثيرها في عملية التواصل، على اعتبار أن المتكلم في جمع غير متجانس يتوجه بصفة خاصة إلى فئة معينة منها، وتعتبر بقية الحضور بالنسبة إليه غير مقصودة مباشرة بخطابه، ولكنها مع ذلك لا تعدم التأثير في مجرياته، لأنه إذا كان "مدار الأمر" كما يقول الجاحظ "على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم"[2]، فإن غياب التجانس الذي أشرنا إليه بين الحضور في مقام التواصل يجعل همه (أي المتكلم) متجها أكثر إلى الفئة المعنية أساسًا بخطابه، فيُعنى بمراعاة مستواها اللغوي والثقافي وعاداتهم في الكلام وتصاريفه وكل ما من شأنه تحقيق مقاصده التبليغية. إن هذا الاتجاه إلى مراعاة طاقات ومنازل فيئة بعينها في جمع غير متجانس يترتب عنه بين

1- الجاحظ، البيان والتبيين، مرجع سابق، 1/104

2- الجاحظ، البيان والتبيين،.1/92

الحين والحين –كما ذكرنا- انقطاع التواصل بين المتكلم وبين طائفة من الحضور لم يشكل خطابه وفق جميع المعطيات اللغوية والثقافية والتجارب الحياتية المتصلة بها، لأن "أثر الخطاب مرتبط بالاهتمام الذي يوليه إياه المخاطَب وأيضا بما خزنه في ذاكرته وأدرجه في معارفه السابقة"[1]، وهو ما يدعوه إلى استدراك الأمر بالكيفية التي ذكرناها، لذلك قلنا إن هذا الصنف من الحضور الذي لا يدخله المتكلم في حسابه ابتداءً في بناء كلامه قد يكون له تأثير حاسم فيه.

تجدر الإشارة في هذا المضمار إلى أن نجاعة الخطاب لا ترتبط فقط بمسألة الفهم والإفهام التي ألمحنا إليها، فوضوح معناه (أي الخطاب)، ليس هو العامل الوحيد في نجاح عملية التواصل التي تجري بين المتكلم وشريكه (أو شركائه)الذي لا يتفاعل مع خطابٍ لا يجلب إليه فائدة، فكما قال ابن السراج " وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت مذاهبه"[2]، والمقصود بالفائدة التي يتحدث عنها ابن السراج "هو ما يزيل بالفعل جهلاً أو شكًا يتصف به المخاطب في وقت معين حول موضوع معين بقطع النظر عن معنى الكلام ومراد المتكلم"[3].

إن ما يستشف من كلام ابن السراج ومن تأكيدات الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** على ما يجب أن يُضمّنه المتكلم من فائدة في خطابه، ليلقى الاهتمام الذي يتوخاه من شريكه (أو شركائه) في عملية التواصل، هو ضرورة التمييز بين معنى الخطاب وبين مضمونه الإفادي، فدلالة الخطاب على المعنى لا تُحقق للمخاطب بالضرورة علمًا بشيء كان يجهله، معنى ذلك أنه لا يجب الخلط في تقدير العرب القدامى بين ما يؤديه الكلام من معنى وبين فائدته، فما لم يتضمن منه سوى ما هو معلوم لا يكون مفيدًا، من ثمَّ لا

1 - Judith, Lazar, la science de la communication , 1éd, P.U.F , Paris 1992,pp51-52

2- ابن السراج محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة' بيروت، الطبعة الأولى 1985، 1/66

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.73

يحقق ما ينوي المتكلم إحداثه من خلال خطابه لدى مخاطَبه، لأن المعلوم كما يقول عبد القاهر الجرجاني "لا يفاد وإنما توجد الفائدة في غير المعلوم"[1]، لأن المخاطَب كما يضيف عبد القاهر " لو كان يعلم أن زيدًا أخوك ثم أخبرته فقلت: زيد أخي كنت محيلا، إذ الإخبار بما أحاط عليه به خارج عن الصواب ولهذا لم يجز أن يقول: الثلج باردٌ والسماء فوقنا، لأن ذلك معلوم"[2]. يترتب عن هذا التمييز أنه قد يحصل أن يكون الخطاب دالاً بمعناه وخاليا من الفائدة في الوقت نفسه. والإفادة حسبما يرى الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** تتعلق دائما "بحالة المخاطَب من حيث ما هو عليه من العلم أو الجهل أو الشك لما يحمله الكلام".[3]

ما يستخلص من التمييز بين مفهومي "المعنى" و"الفائدة" هو أن الخطاب الموجه إلى جمهور من الناس غير متجانسين معرفيا ومن حيث تجاربهم في الحياة قد يكون مفيدًا بالنسبة إلى فئة منهم ولا يكون كذلك بالنسبة إلى فئة أخرى، أو بالأحرى إن درجة إفادته تتفاوت بتفاوت المخاطبين في علمهم أو جهلهم بمضمونه الخبري الإفادي، فقد يكون مقدار الإفادة منه بالنسبة إلى طائفة منهم مساويًا للصفر ويتعلق الأمر هنا بالجماعة التي لا يزيل عنها الخطاب جهلاً أو شكا تتصف به، فالكلام "قد تكون فائدته معدومة تمامًا (مساوية لصفر) إذا كان المخاطَب الموجه إليه الخطاب عالمًا بما يأتي به المخاطِبُ"[4].

تجدر الإشارة إلى أن الإفادة المقصودة لا تتصل فقط بما يحصله المخاطَب من خلال ما يقوله الخطاب باللفظ الصريح وبكيفية مباشرة إنما تتصل أيضا بما يقوله من دون أن يُفصح عنه أو يظهره لفظه، والمقصود بذلك

1- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد 1982، 1/171 وينظر الخطاب والتخاطب ص72.

2- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد ، 1/306-307، وينظر الخطاب والتخاطب ص.71

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.72

4- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.173 هامش.1

ما يصل إليه المخاطب عن طريق الاستدلال، وهي الحالات التي يتحول فيها المدلول إلى دالٍ يؤدي معنى غير المعنى الذي يؤديه اللفظ الذي اشتمل عليه مثلما وضح ذلك عبد القاهر عندما قال: "ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم "هو كثير الرماد" وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلام جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، فليس إلا أنهم أرادوا أن يَدلُّوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى والضيافة وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر إحراق الحطب تحتها وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة"[1].

معنى هذا أن الفائدة باعتبارها ما يزيل "جهلاً أو شكاً يتصف به المخاطب" قد يكون الوصول إليها رهناً بكفاءة المخاطَب، وعليه فإنه لا يكفيه أن يعرف في مثل هذه الحالة ما تدل عليه ألفاظ اللغة فحسب بل يجب عليه فضلاً عن ذلك التوفر على قدرة عقلية تمكنه من الوصول إلى مضامين إخبارية إفادية لا يُقدمها مخاطِبُه بلفظها الصريح. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن المضمون الإفادي الذي يصل إليه المخاطَبُ في المثال الذي أوردناه هو " محصلة لربط الدلالة اللغوية بالدلالة العقلية"[2]، فإن الشريك في الحالات المماثلة لما استشهدنا به لا يكون حرًا حرية مطلقة في ما يستشفه من الخطاب إنما يكون في استدلاله محكومًا بالعرف السائد في وسط الجماعة، وقد كان عبد القاهر واعيا بذلك تمام الوعي وهو ما يؤكده قوله "... ولكنك عرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلام جاء عنهم في المدح". ونظرًا لأهمية هذا العامل الاجتماعي في تلقي الخطاب فإن المهتمين بقضايا التواصل حديثا يذهبون إلى أن الاتصال اللغوي بين الأناسي اجتماعي بالضرورة. ومنه فإن

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1992، ص.431

2- نصر حامد أبوزيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص.141

السياق الاجتماعي الذي تجري فيه هذه العملية يكتسي أهمية كبيرة في تأويل كلام المخاطب وفهمه[1].

يبدو لنا أن جعل بعض العرب القدامى المواضعة اللغوية شرطاً لحصول التفاهم بين الجماعة بمثل بنحو من الأنحاء فهمًا متقدمًا لأهمية البعد الاجتماعي للغة في عملية التواصل، قال القاضي عبد الجبار: "فلو لم يتواضعوا عليها (يعني اللغة) لما صح في لغات أدلة تفهم بها الأغراض يقع بها التخاطب"[2]، لأن المواضعة تتم بين جماعة اجتماعية معينة وفي سياق اجتماعي معين تكتسب اللغة من خلاله البعد الاجتماعي الذي تشترك فيه الجماعة، وفي التأكيد على أهمية المواضعة- من حيث هي ظاهرة اجتماعية – في عملية التخاطب. يقول الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** "من أهم العوامل في إجراء عملية التخاطب نذكر مشاركة المخاطب للمتكلم في معرفته لوضع اللغة الذي يجري به التخاطب وهو المواضعة اللغوية أي الكود الذي لولاه لتعذر كل تخاطب"[3].

ولسنا نريد من تأكيدنا على القواسم اللغوية المشتركة التي تحققها المواضعة بين أبناء اللغة الواحدة أن حصول هذه المواطأة يضمن بالضرورة مرور الرسالة اللغوية بين شركاء عملية التواصل فيتم بفضله الفهم والإفهام وتحقيق مقاصد المخاطب التبليغية، لأن نجاح عملية التواصل مشروط بأشياء أخرى لابد من توافرها في نظر العرب القدامى. فقد سبق أن أوردنا قول الزجاجي "ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها بل في ذلك طبقات يتفاضلون فيها"[4]، معنى هذا أنه من الصعوبة بمكان القول بتطابق الحصيلتين اللغويتين للمتخاطبين، فمن المتعارف

1 - Judith, Lazar, la science de la communication, op, cit p.56, Christian Baylon, Xavier Mignot, La communication, 2ème éd, Nathan/HER, Paris 1999, p.p 216-217 et Robert Vion, La communication verbale, op,cit, p.17

2- القاضي عبد الجبار، المغني، 1/16

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب ص.52

4- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص.92

عليه أن حصول التفاهم بين قطبي عملية التواصل ذو علاقة كبيرة بنسبة الفوارق بين رصيدهما اللغويين، فلكي يتوصل المخاطب إلى إدراك المقاصد التبليغية لمخاطِبه لابد أن يتوافر لديه الحد المطلوب من العناصر اللغوية التي استخدمها في خطابه، ولا يعني كلامنا هذا أن الفهم يتوقف فقط على معرفة المعاني الوضعية لألفاظ الخطاب. لأن هناك عناصر أخرى لغوية وغير لغوية تخضع لها عملية الفهم، خاصة أن اللفظ الواحد لا يحمل نفس الشحنة الدلالية مع اختلاف السياقات ومقامات التواصل.

تجب الإشارة في هذا المساق إلى أن اللغة تضع بين يدي منشئ الخطاب وسائل تمكنه من إيصال مقاصده إلى شريكه في عملية التواصل لحمله على التجاوب معه. فهناك صفة أساسية في أوضاع اللغة تتيح له ذلك وهي اتصاف هذه الأوضاع بـ«الإبهام»**، وهذه الخاصية كما يقول الأستاذ **الحاج صالح** هي التي تمنحه حرية التعبير «عن المعين وغير المعين عامة والمعين وغير المعين من الجنس الواحد أو أكثر من جنس خاصة. فلو دلّ كل لفظ في أصل وضعه وفي الكلام على معين في جميع الأحوال لتعذر التعبير عن أكثر المعاني المعروفة والتي لا يعرفها الناس وسوف تظهر على ممر الأيام»[1].

إن الإبقاء على صفة الإبهام في أوضاع اللغة أو رفعها عنها ذات علاقة بما يريد المخاطب إفادة مخاطبه به، قال **سيبويه** «... إذا قلت مررت برجل فإنك زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، فإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكر رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عنده بما تذكره من أمره»[2].

وإذا استوجب منه مقصده التبليغي رفع الإبهام الذي يَحُفُّ بالاسم الذي يجري حوله الحديث، فإنه عليه (أي المخاطِب) أن يعرف طرائق إزالة هذه

** - المقصود بالإبهام عدم التعيين وليس الغموض.

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.79

2- **سيبويه**، الكتاب 1 /220 وينظر الخطاب والتخاطب، ص.85

الصفة عنه، فرفع الإبهام في حالة اسم الجنس يكون «بدخول أداة التعريف عليه أو بإضافته إلى معرفة[1]».

وإذا ما اقتضى التخاطب استخدام المبهمات فعلى المخاطب أن يتعامل معها حسب أصنافها وما تستوجبه لرفع إبهامها حتى تؤدي الوظيفة التبليغة المتوخاة منها، فما هو مبهم في الجنس أو ما يطلق عليه بعض النحاة الأولين «الاسم العام»***، فإبهامه يزول بعلامة في اللفظ كما تقدمت الإشارة في كلام **سيبويه** يقول الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** في سياق تفسيره كلام صاحب «الكتاب» في هذا الموضوع: «الاسم العام هو مبهم أيضا إلا أن إبهامه ليس مطلقا بل ينحصر في داخل الجنس أي بالنسبة لأفراده ويزول إبهامه بدخول أداة التعريف عليه أو بإضافته إلى معرفة فإبهامه هو تنكير أفراد فئة بعينها ولهذا يقال للاسم العام أنه مختص»[2] ، فالانتقال من عدم التعيين (الإبهام الذي في الوضع) إلى التعيين، بناء على هذا، يحدث في الخطاب، بعبارة أخرى إن التعيين الذي يصاحب العلامة اللفظية التي تدخل على هذا الصنف من المبهمات ظاهرة خطابية غايتها إزالة الاشتراك، فكما قال الرماني: «إنما صفة المعرفة لإزالة الاشتراك العارض. والمعرفة تنفي الاشتراك بعلامة دالة...»[3]. إن إلحاق العلامة اللفظية بالوحدة اللغوية لتتحول من الإبهام إلى التعيين إجراء حادث يُصاحبُ استعمال اللغة لأغراض تواصلية، لذلك يقول أبو سعيد السيرافي عن التعريف: «التعريف حادث لأن اسم النكرة في أول وصفه مبهم في جنسه»[4] . وقد كان عدد من قدامى النحاة على وعي تام بأن رفع الإبهام أو تركه متلبسًا باللفظ في الخطاب عمل يقوم به المخاطب حسب حاجته في التخاطب، قال **سيبويه** يتحدث عن «أل» التي

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.81.

*** المبهم في الجنس يسميه **سيبويه** الاسم العام.

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.81.

3- الرماني، شرح كتاب **سيبويه** نقلا عن **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.82.

4- أبو السعيد السيرافي، شرح الكتاب، نقلا عن الخطاب والتخاطب، ص.82.

يصير معها الاسم معرفة «أما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير ... وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته»[1]، وقال الرضى الاستربادي « وسائر الأسماء تكون أول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا تبقى على حال»[2]، فحسب كلام **سيبويه** والرضى فإن المخاطب هو الذي يتصرف في الاسم بنقله في خطابه من التنكير إلى التعريف إلى التنكير مرة أخرى حسب ما تمليه عليه مقاصده التبليغية.

وهناك صنف آخر من الوحدات اللغوية أطلق عليها الاستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح** الدلائل المهمة «وهي في الوضع مبهمة في حدٍّ ذاتها، إذ لا جنس تنتمي إليه وكل واحد منها يقوم مقام الاسم كالضمير واسم الإشارة والظروف المبهمة»[3]. إن تعامل المخاطب مع هذا النوع من الوحدات تعامل مختلف عما ذكرناه، لأن من أخص صفات هذه الدلائل المبهمة شدة إبهامها من حيث هي وضع، فمنها ما تقوم مقام دلائل أخرى وتؤدي ما تؤديه مثل الضمير، فهو علامة لاسم مظهر على حدِّ تعبير **سيبويه**. ومنها ما لا تقوم مقام غيرها وإنما تقتصر على تعيين مضمونها أو التأكيد على عدم التعيين كما هو الشأن بالنسبة إلى أداة التعريف ومقابلها تنوين التنكير. وينسحب هذا أيضا على الظروف المبهمة، فهي مثل الضمير تقوم مقام ظرف معين مع أنها في الوضع تدل على أي مكان يفيد القرب أو البعد أو تشير إلى مكان وجود المتكلم أو إلى مكان بالنسبة إلى مكان وجوده (هنا، هناك ، هنالك، ... الخ) أو تحيل على الزمان مثل «أمس» الذي يدل على يوم قبل يوم المتكلم و «غدًا» الذي يحيل على اليوم الذي يلي يوم المتكلم و «اليوم» الذي يحيل على يومه (أي المتكلم)[4].

1- **سيبويه**، الكتاب، 1/220

2- الرضى الاستربادي، شرح الشافية، طبعة القاهرة 1939، 1/126 وقد اهتدينا إلى كلامه من خلال الخطاب والتخاطب، ص.86

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.82

4- فيما يخص هذه الدلائل المهمة اعتمدنا بوجه خاص على ما كتبه الأستاذ **الحاج صالح** في كتابه الخطاب والتخاطب، ص.254 - 255

إن هذه الدلائل التي يسميها الأستاذ **الحاج صالح** «الدلائل من الدرجة الثانية»، على اعتبار أنها تقوم مقام أدلة أخرى أو تكون معها كالعلامة الزائدة عليها (حالة أل التعريف مثلا)، تعامل المخاطب معها غير تعامله مع المبهمات التي تحدثنا عنها ابتداءً (المبهم في جنسه)، لأنها لا تدل على ذوات أو أحداث، فـ «أنا» مثلا ينسحب على أي متكلم، و «أنت» يصلح استعماله لأي مخاطب مع مراعاة الجنس***، «أنتَ» للذكر و «أنتِ» للأنثى . وكذلك اسم الإشارة فـ«هذا» و «هذه» مثلا يصلحان لأي مشار إليه مفرد مذكر أو مفرد مؤنث على التوالي ففي حالة الإضمار يأتي المتكلم بالضمير ليكون علامة على الاسم الذي هو نفسه علامة على المسمى الذي يحيل عليه، «فهو ليس مثل الاسم والفعل يدل كل واحد منهما على مدلول مباشر، أي على مسمى أو على حدث في حين حدوثه، بل يدل المضمر على اسم مسمى يقوم هو مقامه في الخطاب»[1]. فبالنسبة إلى هذا الصنف من الدلائل (الضمائر والظروف المبهمة) فإن قرينة إزالة إبهامها هو حضور المتخاطبين في مقام التواصل وتقدم الذكر بالنسبة إلى ضمير الغائب. وقد تحدث القدامى عن ذلك بوضوح، فالمضمر عند الرماني «يستغني بحضور المتكلم والمخاطب عن إظهار الاسم الظاهر، فيجب له الإضمار الذي هو موضوع على الإيجاز، ونظير ذلك الاستغناء بالمذكور المتقدم عن إظهاره فيما بعد فيجب أن يضمر ضمير يعود إليه»[2]، وجاء في شرح المفصل أيضا أن «المضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر للغائب تُغني عن الصفات»[3]، معنى كلام الرماني وما أورده ابن يعيش في شرح المفصل أن

**** خلافا للفرنسية مثلا التي تستعمل "tu" للجنسين وكذلك الانجليزية التي تستعمل you في الحالتين أيضا

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.88

2- الرماني نقلا عن الخطاب والتخاطب، ص.87

3- ابن يعيش، شرح المفصل في صناعة الإعراب طبعة القاهرة، (د.ت)، 3/84 ويُنظر الخطاب والتخاطب، ص.87

عماد المخاطب في إدراك مخاطَبِه دلالات المضمرات التي يتوسل بها في خطابه لتبليغ مقاصده هو الحضور المباشر لشريكه في التواصل في نفس المقام الذي هو فيه، وكذلك ما يكون قد تقدم من ذكر مُسمياتٍ استعان بالمضمرات للإبانة عنها لضرورة اقتضاها الخطاب، يقول ابن جني: «إن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها وفزع إليها طلبا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها وذلك أنك لو قلت: «زيدٌ ضربتُ زيداً» فجئت بعائد مظهرًا مثله لكان في ذلك إلباس واستثقال... فإذا قلت: زيدٌ ضربتُه» علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة...»[1]. فلجوء المخاطِب إلى استعمال المضمرات إنما يخضع لاعتبارات تواصلية وله شروطه، فكما يقول عبد القاهر الجرجاني: «الشيء لا يضمر إلا بعد ذكره أو قيام دلالة عليه تتنزل منزلة ذكره... لم يحتج إلى الصفة لأن المضمر موضوع للاختصار والإيجاز، فإنما يقال: أخواك قاما وزيد مررت به كراهية أن يُقال أخواك قام أخواك وزيد مررت بزيد»[2].

النوع الثالث من المهمات التي يجد المخاطب حاجة لاستعمالها في خطابه يتعلق بوحدات لغوية مهمة إبهامًا مطلقا يمثل لها **سيبويه** بـ«مثل» و «غير» و «كل» و «بعض»، فهذه العناصر غير منتمية إلى جنس، فإذا اقتضت ضرورة خطابية ما استعمالها فإن المخاطب يضيفها إلى معرفة لرفع الإبهام عنها[3].

يجب التذكير أن الإبهام وإن كان درجاتٍ فهو يَخُصُّ جميع أوضاع اللغة حتى يمكن للمخاطب أن يستعملها حسب ما تمليه عليه حاجاته التعبيرية، وعليه فإن ما ذكرناه من مبهمات لم نرم فيه الحصر وإنما كان قصدنا التمثيل لها ليس غير، أما بعد ذلك فهناك مبهمات أخرى في اللغة لها خطورتها في عملية التواصل يستعين بها المخاطب – حسب المقتضى- لتبليغ مقاصده، ولم يفت

1- أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، طبعة القاهرة، 2/193

2- عبد القاهر الجرجاني، المقصد في شرح الإيضاح، مرجع سابق، 2/920، وينظر الخطاب والتخاطب، ص.89-88

3- يقول الأستاذ **الحاج صالح**: «فهذه العناصر لها إبهام من نوع إبهام حروف المعاني وهو إبهام مطلق» الخطاب والتخاطب ص.82

القدامى إبرازدورها في عملية التواصل، يقول الأستاذ **الحاج صالح** يتحدث عن إبهام حروف المعاني ووظيفتها في الكلام من منظرو **سيبويه** والزجاجي: يريد **سيبويه** بالمعنى في كلامه عن حروف المعاني "المعنى النحوي وهو مجرد كالاستفهام والنفي والتوكيد والجزاء وغير ذلك وهي معانٍ لها ألفاظ خاصة من أوضاع اللغة تدل عليها وهي هذه الحروف يقول **سيبويه** عنها: " فإنما أدخلتَ هذه الأشياء [أي الألفاظ] ... لما احْتَجْتَ إليه من المعاني" قال الزجاجي " أما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ فيها وإعراب تؤثره"، فالمتكلم لا يستغني عن هذه المعاني لأن الكلام كله إثبات أو استفهام أو نفي أو تعجب وغير ذلك ... وهذا يخص المعنى الذي تدخله حروف المعاني وما يجري مجراها على الكلام"[1]، إلى ما سوى هذه من الوحدات اللغوية التي تتصف بالإبهام الذي هو صفة جوهرية في اللغة وعنها جميعا تحدث القدامى فأبانوا عن حاجة المخاطب إليها في بناء خطابه البناء المحقق لمقاصده.

إن ما حاولنا بيانه من أهمية أوضاع اللغة المتسمة بالإبهام في التواصل، لا يعني البتة أن المتخاطبين يكتفون بما يؤديه اللفظ في ما يتبادلونه من كلام، إنما هناك عناصر أخرى غير لفظية يتوسلون بها دَعمًا للفظ في تبليغ مقاصدهم، لذلك يذهب بوريل (A.Borrell) ونيبولوز (J-L. Nespoulous) إلى أن التكلم هو أولاً وقبل كل شيء اختيار مختلف أصناف وسائل التواصل ومنها في تقديرهما: اللغة، والحركة والإيماء[2]. إن ما يشير إليه بوريل ونيبولوز من تضافر أدلة أخرى مع الأدلة اللغوية في التواصل مسألة أدركها بوضوح العرب القدامى، وتناولوها في سياق كلامهم عن التخاطب، فالخطاب اللغوي كما تصوروه لا يتم فقط باللفظ الذي يتلقاه المخاطَبُ من مخاطبه، إنما تتدخل في تشكيله مجموعة من العناصر منها ما هو لغوي من صميم وضع اللغة (وهي الدلائل اللفظية)، ومنها ما هو خارج عن اللغة (من حيث هي نظام

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.100.

2- Voir, Catherine Kerbrat-O recchioni, l'énonciation,op,cit,19

من الأدلة)، وهذه ليست ثانوية في نجاح عملية التواصل وتحقيق نجاعة الخطاب بتمكين المخاطَب من تحصيل ما يعرضه عليه مخاطِبه، يقول القاضي عبد الجبار: «فيجب على ما قدمناه أن لا يدل الكلام إلا على ما يعلم بظاهره من الحكم أو يعلم بقرينه لغوية، فيعلم ذلك بمجموعهما وما عدا ذلك فإنما تدل بقرينة على ما لم يرد بالكلام أو على الوجوه التي تقع عليها تصاريف الكلام»[1].

إن ما «لم يرد بالكلام» هو ما يُحصَّل من الخطاب بأدلة غير لغوية، وهي عناصر لا يستغني عنها الخطاب في تبليغ مقاصد صاحبه ورفع ما قد يطالها من لبسٍ بسبب عدم مجيء الخطاب «على الوجوه التي تقع عليه تصاريف الكلام»، فالقرائن هي التي تنوب عن اللفظ في الحالات التي يلجأ فيها منشئُ الخطاب إلى الحذف أو الإضمار، في هذا السياق يقول ابن جني يتحدث عن دلالة الحال المشاهدة على الكلام المحذوف: «القرطاس» ! أي أصاب القرطاس الآن. وهو في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ... ولو قلت إصابة القرطاس ! ... لم يجز من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب*****، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه، فلو أكدت لنقضت الغرض، لأن في توكيده تثبيتًا للفظه المختزل»[2]، في كلام ابن جني تأكيد واضح على أن نجاعة الخطاب لا يحققها اللفظ وحده، لأن اللفظ « الدال لقلة حجمه واختزاله الذي تفرضه ما هيته لا يمكن أن يحتوي على كل المعلومات اللاّزمة للتفاهم»[3]، من ثمَّ تتجلى أهمية القرائن التي أشار إليها القاضي عبد الجبار وابن جني في عملية التواصل باعتبارها البدائل التي يعتمد عليها المخاطَب في فهم فحوى الخطاب

1- القاضي عبد الجبار، المغني، 16 /354

***** معنى هذا أن على المتكلم أن يضع في حسابه عادات أهل اللغة في كلامهم

2- ابن جني، الخصائص، 1 /284 - 285، وقد استثمرنا هنا كلامًا للأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح**، ينظر الخطاب والتخاطب، ص.61

3- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.267 وتنظر أيضا ص. 235

الموجه إليه، عندما تتخلَّله بعض الظواهر التي تحوجه إليها، كالحذف على سبيل المثال، ففي هذه الحالة فإن ما لا يعبر عنه باللفظ يظل مقصودًا في الخطاب، أي أنه باق في نية مُنشئه وإنْ استغنى عن لفظه اختصارًا أو استخفافًا إن وُجد ما يدل عليه، يقول المبرد بهذا الصدد « لا يجوز الحذف حتي يكون المحذوف معلومًا يدل عليه من متقدم خبرًا أو مشاهدة حال[1] ، وفي نفس هذا السياق يقول ابن جني «وإذا كانت كذلك فإن حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به[2]، معنى هذا أن النقص الذي يعتري الخطاب في لفظه يجب أن تعوضه القرائن وإلا التبس فهمه على المخاطَب. فضلاً عن هذا فإنه قد ترد في الخطاب ألفاظ لا يتيسر على المقصود بالخطاب إدراك دلالتها أيضًا إلا بقرائن تزيل عنها اللبس، وهذا ما يحدث مثلاً عند اشتمال الخطاب على الضمائر والظروف، وهي من أدلة الدرجة الثانية، كما أسلفنا، من حيث أنها تأتي تعويضا للأسماء، فالقرينة التي تُعين على تحصيل مدلولها هي الحال الخطابية، أي حضور المتخاطبين في مقام التواصل وتقدم الذكر في الكلام. وقد وقف الأستاذ **الحاج صالح** وقفة متأنية عند ما قدمه العرب القدامى من جهود لإظهار أهمية القرائن في مثل هذه الأحوال في التمكين من تحصيل معنى الخطاب، ومما استخلصه من جهودهم تلك قوله: القرائن جزء من الخطاب بكيفية اضطرارية وقد توجد في الخطاب ألفاظ «لا يمكن أن يعرف مَدْلُولُها إلا بالقرائن وهي كل الألفاظ التي تقوم مقام غيرها ككل الضمائر ... فهي تدل دائما على من يشارك في التخاطب وهو مشاهد وعلى من سبق ذكر اسمه وكالأسماء المعرفة بالألف واللام مثل الرجل، فلا يُعرف من هو إلا بما سبق ذكر اسمه (أو قد أشير إليه في كلام سابق، والقرينة ههنا حالية) وكل الظروف المبهمة هي هكذا، فلا يمكن أن يعرف المكان الذي تدل عليه «هنا» و«ثَمَّ» وغيرهما إلا برؤية المتكلم

1- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1388-1385هـ، 2/81

2- ابن جني، الخصائص، 2/366

... وهذا جانب من اللغة تكون ألفاظها مرتبطة في وظيفتها الدلالية بما ليس منها ضرورة، فلا يتم دورها في الإفهام إلا بها»[1]. وفي شرحه «حال الحديث «عند **سيبويه** من حيث هي قرينة من القرائن التي تساعد على إدراك دلالات ظروفٍ مبهمةٍ ترد في الخطاب يقول: «على أن عبارته «حال الحديث» هو زمان وقوع الحدث وهو زمان المتكلم عند تلفظه بكلامه ويعتبر مرجعًا زمنيًا بالنسبة لكل خطاب عند حصوله، فقول المتكلم «الآن» أو « أ مس» أو غدًا» هو بالنسبة إلى زمان نطقه به[2].

فكما هو واضح، إن النحاة العرب القدامى الذين اهتموا بمثل هذه القضايا المتصلة بالتخاطب يجعلون «شهادة الحال» و»حال الحديث» و»تقدم الذكر» مما يهتدي به المخاطَبُ إلى الأغراض التواصلية التي يريد مخاطِبُه الإبانة عنها، فكما يقول ابن جني « قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام مما تقدم قبله ويتأخر بعده ومما تدل عليه الحال»[3].

وعُنُوا في هذا المجال أيضا بقرائن أخرى لا تقل أهمية عما ذكرناه في عملية التواصل، من ذلك ما يلحظُه المخاطَبُ في هيئة المتكلم وما يرفق به كلامه من إشاراتٍ وإيماءاتٍ للإبانة عن مقاصده أو لتأكيدها، فهذه القرائن غير منفصلة هي الأخرى عن مقام التواصل، لأنها أيضا مما يدخل في مشاهدة الحال، يقول الثمانيني في كلام سبق إيراده: «فأما المتخاطبان فيما بينهما فكل واحد منهما يعلم غرض صاحبه وهذا بالضرورة، لأنه ينظر إلى أسرار وجهه وإشارته فيستدل على مقاصده، ولهذا إذا خاطب الواحد بصيرًا وأعمى كان البصير أسرع إلى فهم غرضه»[4] ، وفي كلام قريب من هذا يقول ابن قيم في

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.64

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.56

3- ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، مصر 1954، 1/255، وقد اهتدينا إلى كلام ابن جني من خلال ما ورد في الخطاب والتخاطب ص.55

4- الثمانيني، شرح اللمع لابن جني، نقلا عن الخطاب والتخاطب، ص.58

بدائع الفوائد: «معنى الإشارة تدل عليه قرائن الأحوال من الإيماء باللحظ ... وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة، لأن الدال على المعنى: إما لفظ وإما إشارة وإما لحظ»[1].

كما تعرضوا وهم يتناولون أحوال الخطاب ويفسرون ظواهر التخاطب إلى نوع آخر من القرائن أطلقوا عليه القرائن المقالية والتي عبروا عنها أحيانا بـ «سياق الكلام»، فهذه وإن كانت لفظية سوى أنها غير متكونة من حروف، إنما يقترن بها اللفظ مثلما يحصل في حالة النبر وإطالة المد والنغمة، وهذا مثلما يقول الأستاذ **الحاج صالح** «من فعل المتكلم وله دلالة إلا أنه ليس حروفا ملفوظة»[2] ومثاله ما ذكره ابن جني في الخصائص، قال: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليه ... سير عليه ليل ! يريد: ليل طويل ... وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ...»[3].

وهناك مسألة أخرى تتصل بالمخاطَب ويَعُدُّها العرب القدامى المشتغلين بالخطاب في القرائن التي يتحقق من خلالها فهم الخطاب، وهي ما أطلقوا عليه «علم المخاطب» ويقصدون بذلك كل المعارف والتجارب السابقة التي يتوافر عليها واكتسبها في حياته، فهذه الخبرات والمعارف اللسانية وغير اللسانية تُسهم أيما إسهام في فهم الخطاب وإدراك مقاصد صاحبه، ففضلاً عن التجارب التي تمنحها الحياة للإنسان وما يتحصل عليه من معارف عامة تعينه كلها على إدراك فحوى كلام شريكة في عملية التواصل، فإن ما يحَصِّلُه من ممارسة اللغة استعمالاً يُقَوِّي خبرته بأساليبها وطرائق استخدامها والمواضع التي تصلح فيها، فلا تخفي عليه المواطن التي يتصرف فيها المتكلم في استعمالها، كالمواضع التي يكثر فيها الحذف والإضمار وتلك التي يأتي فيها لفظ خاص في الغالب، فالمخاطَبُ بفضل معرفته هذه باللغة وهي معرفة

1- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/183

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص.57

3- ابن جني، الخصائص، 2/37

استعمالية (غير نظرية) يعلم مثلاً كما يقول **سيبويه** « أن هذا الموضع إنما يُضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم أياه»[1]، فعلم المخاطب المشتمل على ما ألمحنا إليه يقوم بدور أساسي في عملية التواصل كما يستشف مما أولاه له القدامى من اهتمام وهم يتناولون ظواهر الخطاب ويفسرونها، ذلك لأنه « لا يمكن أن يحصل أي تخاطب ناجح إلا بوجوده وبتدخله (أي علم المخاطب)، فاللفظ الدال نقله حجمه واختزاله الذي تفرضه ماهيته لا يمكن أن يحتوي عل كل المعلومات اللازمة للتفاهم»[2].

نلخص إلى أن قضايا التواصل اللغوي حظيت بعناية كبيرة من العرب القدامى؛ فقد تناولوا اللغة بوصفها وسيلة هذا التواصل من حيث هي وضعٌ و ما تتصف به من إبهام في هذا المستوى، أي قبل استعمالها، فأبانوا أن هذا الإبهام الذي قَصَدُوا به عدم التعيين وليس الغموض، صفة جوهرية في اللغة تمنح مستعملها في خطاباته حرية التعبير عما هو معين وعما هو غير معين حسبما تقتضيه مقاصده التبليغية. ولم يفتهم، وهم يتحدثون عن الدور الذي تؤديه اللغة بانتقالها من الوضع إلى الاستعمال في تحقيق أغراض المتكلم، أن يُبَيِّنُوا أن اللفظ وحده لا يكفي لإنجاز هذه الأغراض التواصلية، بل يجب ضرورة أن تصحبه في جميع أحواله وحسب مقتضيات التخاطب أدلةٌ من نوع آخر خارجةٌ عنه وهي مجموع القرائن من مشاهدة الحال وحضور المتخاطبين وتقدم الذكر وعلم المخاطب وإلاَّ بَقِيَ الخطابُ مُلبساً على المخاطَب، فَيَعِزُّ عليه تحصيلُ مقاصد منشئه، والسبب في تقديرهم هو أن اللفظ الدال مهما كانت سعته ومن أي صنف من الوحدات كان، لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه المخاطَب لفهم الخطاب الموجه إليه.

والخطاب بالنسبة إلى هؤلاء القدامى لا يتفرد المخاطب بإنجازه، إنما يشاركه فيه المخاطَب بوصفه طرفًا أساسيًا في عملية التواصل خاصة أن ما

1- **سيبويه**، الكتاب، 1/353، وقد أفدنا هنا مما كتبه الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح**، ينظر الخطاب والتخاطب، ص.57

2- **عبد الرحمن الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص. 267

يُحَصِّلُهَ من الخطاب لا يصل إليه فقط من خلال ما يقوله صراحةً وبصفة مباشرة إنما يُحَصِّلُه في بعض الأحوال مما يقوله من دون أن يُصَرِّح به أو يُظهره لفظه، وهي الإفادة التي يصل إليها عن طريق الاستدلال.

وما يجب التذكير به أيضا في ختام هذه السطور هو تمييزهم الواضح بين المضمون الدلالي للخطاب وبين مضمونه الإعلامي أو الإفادي، فالخطاب من منظروهم قد يكون دالاً ولكنه لا يحمل فائدة للمخاطب أي لا يضيف إلى عمله جديدًا، بمعنى إن نفس الخطاب قد يكون دالاً ومفيدًا بالنسبة إلى فئة من جمهوره ودالاً وغير مفيد بالنسبة إلى فئة أخرى منه.